

أقرب ما يكون الى التنظيم السياسي - الاجتماعي « سياسي بمعنى التنظيم الجماعي لقطاعاتنا الشعبية لكي تكون أكثر وعياً وفعالية في خدمة قضيتها . واجتماعي بمعنى العمل المنظم للقطاعات او المهن المختلفة ،لتحصيل حقوقها .. » (ص ٢٧ - ٢٨) .

ويجب الا نغفل ابدا الدور الهام الذي أدته المقاومة الفلسطينية المسلحة للمجتمع الفلسطيني الذي يخلص في اعادتها له نوعا من الهيكلية السياسية « حيث اصبح للفلسطينيين تبادتهم ومؤسستهم الذاتية » (ص ٣٩) .

(الملاحظ ان هذا الفصل الاول الذي جاء غنياً بالتحليل الذكي ، الدقيق الملاحظة . وبالرغم من كونه مليئاً بالتعميمات ، ولكنها كانت نتيجة ملاحظة موضوعية وبحث علمي ، ولم تكن نتيجة تأمل نظري من بعيد) .

يخصص الباحث الفصل الثاني « العمل النقابي والعمل السياسي » لدراسة شروط العمل النقابي ، ويثبت بدءا الفكرة القائلة ان التنظيم النقابي هو السلاح الاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة ما دامت خارج السلطة لتحقيق اكبر المكاسب المطلوبة، ولكي تظل ، في الوقت ذاته ، في صلب العملية الاجتماعية . وبعد مقدمة عن النقابات في المجتمعات الغربية : وضعها ، دورها ، حجبا ، واساليب السلطة في تنفيس وامتناع طاقاتها الثورية ، يتناول الباحث بسرعة ظروف العمل النقابي ومهامه في المجتمعات المتخلفة ، مؤكدا أيضا الفكرة القائلة انه يصعب جدا امكن عزل العمل النقابي عن مضمونه السياسي ، لاختلاف الوضع بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة . فلان ازمة المجتمعات المتخلفة هي ازمة التنمية ، لذلك تغدو الازمة التسي تواجها انظمتها « هي ازمة سياسية في جوهرها ، اي ازمة خيار سياسي حول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي - الاجتماعية » (ص ٥٠) .

الحركة النقابية في المجتمعات المتخلفة تواجه عموما قضيتين مترابطتين : قضية مبدئية تتمثل بحق القطاعات الشعبية بحرية التنظيم والاجتماع ، وطرح القضايا والمشاكل الخاصة بها ، ومناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، والحق في ممارسة الاساليب الديمقراطية (الاضراب

علاقتهم مع البورجوازيات المحلية وقطاعات الشعب المحلي الأخرى . كما اسهم الوضع الاقتصادي العربي بدوره في تحديد انفاق النمو الطبقي الفلسطيني . ولدى دراسة الاحصاءات ، يفسر الباحث ظاهرة نمو قطاع الخدمات لدى الفلسطينيين . ضعف الصناعة العربية ، تخلف الزراعة ، وفي الوقت ذاته كانت دول النفط تسير باتجاه نهضة تحديثية ، وكانت وكالة الغوث بحاجة لوظفين . هذا الوضع حدد الطبقات التي يمكن ان تنمو : الطبقة الوسطى (معلمون ، ممرضون ، موظفو بنوك وشركات وادارة) ومئات عمالية غير بروليتارية . ولان العمل في قطاع الخدمات يتم ضمن مشروعات فردية صغيرة ومبعثرة تجعل من هذا القطاع قطاعا مفككا ، ويصبح سلوك العمال في هذا القطاع فرديا لكون العلاقة بين العامل وصاحب العمل ذات طبيعة فردية . ويلاحظ الباحث بذلك ان عدد العاملين في قطاع الخدمات ، بالإضافة الى انه يكاد يستوعب نصف العاملين الفلسطينيين ، في تزايد مستمر ، بينما القطاعات الاقتصادية السياسية وهي الزراعة والصناعة والتجارة في تناقص مستمر . لذلك يمكن القول ان النتيجة الثانية تمثلت بالتفكك الطبقي القديم ، ونمو الطبقات الوسطى وعمال الخدمات . (يغفل الكاتب الإشارة الى الدلالة السياسية الكبيرة لهذا الوضع ومؤثرات نموه ، بالرغم من اهميتها البالغة !) .

هذه الخاصة الثانية تؤدي الى خاصة ثالثة واسبابية هي الخصائص التنظيمية ، فلان البنية الطبقة للمجتمع الفلسطيني هي على هذا الشكل ، فقد ادى ذلك الى تعزيز موقف سلبي من قبل الفلسطينيين تجاه التنظيم ، فظروف العمل والتعاقد ، تتعزز قناعة العاملين بان استثمارهم في العمل متوقف على رضا صاحب العمل ، ويصبح العامل مضطرا الى ان يلجأ الى السلوك السذي ضمن ذلك الرضا ، في سوق تنتشر فيه البطالة والعرض الرخيص ، وكما يعزز صعوبة التنظيم ايضا ذلك التوزع الجغرافي للشعب الفلسطيني الذي يعني ايضا تشتت الجغرافي من جهة ، والخضوع لقوانين واوضاع عمل تختلف من قطر لآخر .

هذا يساعد على تحديد طبيعة ونوعية التنظيم :